

في مؤتمر "إقتراح لحماية كاشفي الفساد" مخبر والصفدي: التحديات بالتنفيذ

اعلن عضو تكتل "التغيير والاصلاح" النائب غسان مخبير في مؤتمر الاعلان عن اقتراح قانون حماية كاشفي الفساد في مكتبة مجلس النواب امس، عن "انجاز" كان نتاج عمل مشترك لمجموعة من النواب والوزارات والنقابات وهيئات المجتمع المدني التقوا جميعهم في اطار "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق بالوصول الى المعلومات" وفي سياق اقرار لبنان اتفاق الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقع على الاقتراح، اليه، النواب: ياسين جابر، وليد خوري، زياد القادري، عماد الحوت، آلان عون، جوزف معلوف وعلي فياض. ويهدف الى وضع آلية للتعويض عن الضرر الذي قد يصيب كاشف الفساد وبرنامج مكافآت في حال ادى ذلك الى استرجاع المال العام المهذور، وتأمين حماية لكاشف الفساد من الضرر الوظيفي او غير الوظيفي الذي قد يصيبه من جراء قيامه بكشف الفساد، وللمعلومات التي تعتبر بانها سرية.

واكد وزير الاقتصاد الوطني والتجارة محمد الصفدي في كلمته "اننا في الوزارة معنيون بمثل هذه القوانين لان لا استثمارات ولا ثبات في النمو من دون قوانين تضمن للمواطن، وتحديدًا للمستهلك، حق المعرفة وتكافح الفساد وتحمي من يكشفه". ولا بد، بحسبه، من "تعزيز الشفافية في الادارة ومكافحة الفساد خطوة اساسية لبناء الثقة وتعزيزها بين المواطنين والدولة، الى حماية المواطن بواسطة القضاء ومكافأته عندما يكشف عن الفساد". ونقل عن دراسة للبنك الدولي انه "من اصل ٣٥ الف مليار دولار وهو حجم الاقتصاد العالمي، هناك اكثر من الف مليار تهدر رشواى سنويا في العالم. وبحسب الدراسة، فان الدول التي حاربت الفساد زاد دخلها الوطني ٤ اضعاف". ومن ابرز التحديات التي ستواجه القوانين تكمن في تطبيقها وتغيير الذهنية السياسية والاجتماعية، وتاليا "قبول فكرة المساءلة والمحاسبة والشفافية وحماية كاشف الفساد بدلا من حماية مرتكبه".

ورأى السيد فادي صعب عن "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" التي تعاونت والنواب ومعنيين لوضع الاقتراح ضرورة "الاسراع في الانتقال الى قوانين نافذة وضمن حسن تنفيذ القوانين، ومتابعة الضغط على مواقع القرار بهدف التشبيك والتعاون لما له من فوائد على المصلحة العامة".